

مشكلة كتابة الأسماء في الدراسات التاريخية ووسائل الإعلام

د. سامي خماس الصقار



كنت عازماً عندما أقدمت على الكتابة أن أجعلها عتافاً موجهاً إلى الصحافة العربية، لأنها في كثير من الأحيان لا تتحرى الدقة في كتابة الأسماء. وكان السبب المباشر وراء ذلك، الخبر الذي قرأته في العدد الرابع للمنة العاشرة من مجلة «عالم الكتب» لشهر ربيع الآخر ١٤١٠هـ (ص ٥٥٦) المنقول عن جريدة «المسلمون» الصادرة يوم ١٠/٧/١٤٠٩هـ، وهو يتعلق بحملة الإلحاد التي تشنها السلطات السوفياتية في واحدة من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى المسماة «كير جيزيا» (كذا)، بالنظر للنشاط الإسلامي المتنامي في تلك البلاد، كما لفت نظري ما ذكرته المجلة المحترمة في العدد نفسه (ص ٥٥٩) عن مقال ندد بسوء معاملة مسلمي «كوسوفو» في يوغوسلافيا، وقد نشر في الأصل في العدد الثاني من مجلة «الخيرية» الصادرة في شوال ١٤٠٩هـ بالكويت، ولاحظت أيضاً المقال الذي نشرته جيدة

«الشرق الأوسط» في عددها الصادر يوم ١٤/٢/١٩٩٠م (ص ١٧) بعنوان «أحزان المسلمين في كسوف» تناول ما يعانيه المسلمون في هذا الإقليم من ظلم حكومة صربيا.

ومجلة «عالم الكتب» مشكورة عندما نقلت خبرين مهمين عن أحوال المسلمين إلى القراء الذي لم تمنح لهم الفرصة بقراءتها في «المسلمون» وفي «الخيرية» كما أن «الشرق الأوسط» مشكورة هي الأخرى بنشرها المقال المذكور. وكان عنايي في الحالة الأولى موجهاً إلى جريدة «المسلمون»، وفي الحالة الثانية إلى «الخيرية»، وفي الثالثة إلى «الشرق الأوسط»، وسبب العتاب هي الصيغة التي ورد فيها اسم تلك الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى، والصيغة التي ورد فيها اسم ذلك الإقليم في يوغسلافيا. في الحقيقة إننا لو فتشنا كتب الجغرافية والأطالس المكتوبة في الماضي بحروف عربية، ولا سيما المنشورة في العهد العثماني، لما وجدنا فيها اسم «كبير جيزيا» و«كوسوفو» ولسبب بسيط، لأن الصيغة العربية لهذين الاسمين، هي غير التي نشرتها الصحافة.

إن الجمهورية موضوع البحث قد اشتق اسمها من «القرغيز» وهم قوم مسلمون على مذهب أبي حنيفة (رحمه الله) يعيشون في صحراء القرغيز المناخمة للحدود الإيرانية وقد سئحت لي الفرصة أثناء خدمتي في الملك الدبلوماسي العراقي، أن ألتقي في إيران ببعض هؤلاء الذين وجدت العديد منهم يتكلم العربية بطلاقة، فظننت في بادئ الأمر أنهم من عرب إيران، إلا أنني فوجئت بقولهم إنهم من صحراء «القرغيز» وإنهم تعلموا العربية في مدارسهم الخاصة؛ وأذكر أنهم تلفظوا اسم بلادهم بحروفه الفصيحة ولا سيما في القاف والغين، مما لا يدع مجالاً للشبهة بينهما وبين حرفي الكاف والجيم. وأظن أن من حق هؤلاء الأشقاء علينا أن لا نحرف اسم بلادهم «قرغيزيا»، ولا بد أنه يزعمهم أن نرسمه بالشكل الوارد في «المسلمون» كما يزعمنا نحن لو كتب أحد أسماء بلادنا بالحروف

العربية كما ينطقها الأوروبيون فنسمي مثلاً العراق «أراك» والجزائر «الجيريا» وقطر «كتر» والأردن «جوردان»، وهكذا أما بالنسبة لإقليم «كوسوفو» وقد نقل اسمه حرفياً عن الصيغة اليوغسلافية وهي Kosovo، وهي في الواقع تحريف -- ربما كان متعمداً -- للاسم الوارد في المصادر العثمانية «قوصوه» الذي اشتهر بإحدى المعارك الفاصلة التي خاضها الجيش العثماني في مواجهة الجيوش النصرانية المتحالفة مع صربياً عام ٧٩٢هـ/١٣٨٩م، وكانت نتيجتها فتح إقليم صربياً بأكمله.

وعلى أي حال، كدت أكتفي بهذا العتاب، لكنني قبل الفراغ من عتابي، تذكرت أن هذه الظاهرة، ظاهرة تحريف الأسماء تطفح بها الكتب والدراسات التاريخية فضلاً عن الصحافة العربية. وقد سبق لي أن نبهت في مجلة «عالم الكتب» في عددها الثالث للسنة العاشرة الصادر في المحرم ١٤١٠هـ إلى تحريف اسم مدينة «جنديسابور» إلى «جوندي شاپور GONDI SHAPOUR» واسم مرصد «مراغة» إلى «ماراجه»، وقد ورد التحريف في بحث قيم عن «المكتبات المتخصصة» الذي نشر في عدد ربيع الآخر لسنة ١٤٠٩هـ في تلك المجلة، والصحيح كما لا يخفى هو «جندِ شَابور» وفقاً للرسم الذي ضبطه ياقوت الحموي في «معجم البلدان» وإن «ماراجه» ماهي إلا «مراغة» وهي مدينة إسلامية في إقليم أذربيجان، وقد ذكرها ياقوت أيضاً بالرسم المذكور. أما مرصدها فهو الذي أنشأه نصير الدين الطوسي مستشار هلاكو طاغية المغول، وجمع فيه الكتب التي انتهبت من بغداد عند سقوطها في عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م. وهنا تبيقت أن الأمر يحتاج إلى مواصلة التذكير إذ لا تزال الصحافة العربية متمادية في ذلك. وقد رأيت في الجرائد أكثر من مرة (ومنها جريدة الشرق الأوسط الدوئية) اسم العاصمة اليوغسلافية مثلاً قد كتبت بشكل «بلجراد» وكأنه مشتق من الجراد!! في حين أن الصيغة التي استقرت في المطبوعات العربية هي

«بلغراد» ولعل القارئ يتساءل هنا: وما دخل العاصمة اليوغسلافية بأسماء البلدان الإسلامية! ومن حقه أن يسأل إذ لا يدري أن «بلغراد» كانت في يوم من أيام ازدهار الدولة العثمانية مدينة إسلامية تضم حوالي (٢٠٠) مسجد، وكان اسمها يكتب في المصنفات العثمانية بصيغة «بلغراد»، وهكذا استقر رسمها في أكثر البلاد العربية بالصورة المذكورة، وإن كتابة «بلجراد» تحريف لا مبرر له. أما إذا ادعى أحد بأن الواجب كتابة الأسماء حسبما ينطقها أصحابها، فأقول إن اليوغسلاف لا ينطقون اسم عاصمتهم بصيغة «بلجراد»، وإنما يسمونها «بيوغراد» أي المدينة البيضاء!!.

ومن التحريف أيضاً ما تذكره الصحف وتذيعه الإذاعات ومحطات التلفزيون عن مدن أفغانستان بمناسبة ذكر المعارك التي يخوضها الشعب الأفغاني المجاهد، فيرد ذكر مدينة تسمى «هيرات» مرة و «حيرات» مرة أخرى، بينما هي «هراة» بفتح الهاء ولو رجعنا إلى «معجم البلدان» لوجدنا ياقوت يكتبها بهذه الصورة مع ضبطها بالحركات. وفي مقال عن الحرب العالمية الثانية بقلم العميد محمد عدنان الدقر، في العدد ٨٨ لشهر جمادى الآخر ١٤١٠هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٩٠م) من «مجلة الحرس الوطني»، أشار الكاتب (ص ٦٣) إلى مشكلة تحديد الحدود التركية - اليونانية في منطقة سماها «تراس»، وبهذا وقع الكاتب في خطأ التسمية للمنطقة التي تمر بها تلك الحدود، إذ نقلها حرفياً عن الإنكليزية التي تسميها THRACE في حين أن اسمها في المصادر العثمانية المكتوبة بحروف عربية «تراكية»، ويرد الاسم في الكتب الجغرافية العربية بهذه الصيغة والجدير بالذكر أن الاتراك لا يزالون يطلقون اسم «تراكية» TRAKYA على المنطقة المذكورة التي شهد شطرها الغربي مؤخراً (وهو واقع في اليونان) اضطهاداً لشخصين مسلمين هما الدكتور/ صادق أحمد وإبراهيم شريف، إذ حكمت عليهما محكمة يونانية بالسجن والغرامة لتسكعهما بهويتهما الإسلامية، مما أثار الحكومة التركية وصحافتها.

وقد وجدت في مقال نشرته «الشرق الأوسط» يوم ١٩٩٠/٢/٤ م، للسيد بني صدر عن أذربيجان، أن مترجم المقال قد أطلق على سكان أذربيجان اسم «أزاري» وهذه التسمية تكاد تكون ترجمة حرفية للتسمية الفارسية التي تنطق بحرف «الذال» كمنطق «الزاي» وزاد في تحريف الاسم أنه نقل من لغة أجنبية. ولعلها الفرنسية - فزاد فيه حرف «الألف» بعد «الزاي»، في حين أن التسمية الصحيحة لسكان أذربيجان هي «أذريون» أو «أذربيون» وهي النسبة إلى ذلك الإقليم كما عرفتها كتب التراث، ومنها «معجم البلدان» (ج ١ ص ١٢٨). وفي الجريدة نفسها لم تستقر تسمية إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على شكل واحد، ففي مقال السيد بني صدر المشار إليه (ص ٣) ورد الاسم «طاجكستان» بينما ورد الاسم في ترجمة كتاب أمير طاهري عن مسلمي الاتحاد السوفياتي (ص ٩ من الجريدة نفسها والعدد نفسه) بشكل «تاجكستان» في حين جاء الاسم في تلك الجريدة الصادرة يوم ١٩٩٠/٢/١٥ م بصيغة «طاجيكستان» مما يسبب لبلة للقارئ العربي. وورد اسم عاصمة هذا الإقليم في هذا العدد الأخير بشكل «دوشانبه» وصححه «دوشنبه» بدون «ألف» أي «يوم الإثنين» باللغة الفارسية، وهي اللغة التي يتحدث بها أهل هذا الإقليم. وفي ترجمة كتاب أمير طاهري المشار إليه آنفا ورد ذكر قوم باسم «أزبك» وهم من مسلمي آسيا الخاضعين للاتحاد السوفياتي، وصحة هذا الاسم هو «أوزبك» ومن هذا الاسم اشتق اسم «حديقة الأزبكية» المشهورة في القاهرة.

ومن هذا القبيل ما نشرته جريدة الشرق الأوسط يوم ١٩٩١/١٠/٣١ م (ص ١٨) عن مدينة تقع في منطقة القفاس فسمتها «ناختيشيان» وهو اسم أثار حيرتي إذ لم أسمع بهذا الاسم من قبل ولم أجد له ذكراً في المصادر الجغرافية وبعد التحري والتدقيق اتضح أن المقصود هو «نخجوان أو نخجوان» الاسم الذي ذكره ياقوت الحموي في «معجم البلدان» وهو اسم لمدينة إسلامية مشهورة.

ومثل ذلك ما قرأت في جريدة «الحياة» الصادرة في لندن يوم ١٣/١١/١٩٩١م (ص ٨) عن حديثها عن شخص إيراني سمته «غوربانيغار» وهو اسم لا وجود له في اللغة الفارسية، على حد علمي، وبعد التفكير الدقيق وجدت أن المقصود هو «قربان قر» الذي يكتب أحياناً بالصيغة «قربانيغر» وشتان بين التهجنتين!

ولو توقف الأمر عند حد الصحافة، لكان هيناً بعض الشيء، وإنما تعدى ذلك إلى الدراسات العلمية الجادة، وهذا هو الذي خملتني على كتابة هذا المقال، كي أنبه إلى خطورة الحال إذا ما ألقى الحبل على الغارب وترك الأمر إلى اجتهاد الكتاب والمؤلفين، كل يرسم الأسماء حسب رغبته واجتهاده. في الواقع أن كثيراً من المدن الإسلامية ابتليت بتحريف أسمائها عند ورودها في الدراسات التاريخية وأمثالها، ومنها مدينة «كجرات» الإسلامية في الهند، فقد رسمها الأستاذ حسين مؤنس في كتابه «المساجد» (ص ١٠٠) بشكل «جوجارات»، أما في «أطلس العالم الإسلامي» الذي صنفه الدكتور مؤنس فقد ورد هذا الاسم بصيغ مختلفة، ففي الخرائط المرقمة ١١١ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٨٠ و ١٨١ جاء بصيغة «الكجرات» وفي الخارطة رقم ١٢٣ ورد «كجرات» وفي الخارطتين رقم ١١٩ و ١٢٠ رسم بشكل «جوجرات»، وفي فهرس الأطلس (ص ٤٨٨) ورد بصيغة «كوجرات» في حين أن الرسم الصحيح هو «كجرات» وفقاً لما كتبه العيدروسي في كتابه «النور السافر» عند حديثه عن سلطانها محمود بن محمد (ص ٩٢)، وعند ذكره لولده مظفر شاه (ص ١٩١)، وعند ذكر وصول أحد السلاطين إليها في سنة ٩٢٤هـ (ص ٢٠٨) وعندما تناول أصف خان الكجراتي (ص ٢٤٢) وبمناسبة قتل السلطان محمود في سنة ٩٦١هـ (ص ٢٥٢) وهكذا مما لا يدع مجالاً للشك في الرسم الصحيح.

وهناك مدينة إسلامية أخرى في الهند هي «أكره» ذلك أنها تكتب «أجراه» (انظر كتاب المساجد أنف الذكر ص ١٠١ و ١٩٦ و ٢٩٧). ومنشأ هذا الخط هو عدم رجوع الكتاب إلى المصادر العربية أو تلك المكتوبة بلغات تستخدم الحروف العربية كاللغة التركية العثمانية واللغة الفارسية ولغة الأوردو وما إليها. ولو أنهم رجعوا إلى تلك المصادر لأراحوا واستراحوا ...

ولربما يظن القارئ أن مثل هذا التحريف يقع في نطاق محدود لا يستحق أن يستأثر باهتمام المجلات العلمية، ولهذا أجد نفسي مضطراً أن أورد عدداً من الأمثلة التي أمل أن تبعد مثل هذا الظن - إن وجد - وسوف أعود إلى المثال الذي أوردته في صدر هذا المقال عن إقليم «الفرغيز» الذي سمته جريدة «المسلمون» باسم «كيرجيزيا» إذ ربما هناك من يقول إن تلك التسمية وردت في صحيفة سيارة غير مخصصة. وجوابي على ذلك إن التحريف وقع في أشد المصنفات تخصصاً، كالذي شهدناه آنفاً في حالة مدينة «كجرات». وهنا سوف آتي بالأمثلة من «أطلس العالم الإسلامي» وهو - ولاشك - مرجع متخصص جغرافية العالم الإسلامي، وعليه المعول في تحقيق صحة تهجئة أسماء المواضع والمعالم الجغرافية. وقد وجدت في الخارطة رقم ٢١١ اسم «كرجيزستان» الذي صار في الخارطة رقم ٢١٢ التي تأتي بعدها مباشرة «قرغيزيا»، مما يربك القارئ ويوقعه في حيرة، فأَي الاسمين هو الصحيح؟! ووقع ما يشبه ذلك في رسم إحدى مدن آسيا الصغرى، إذ جاء اسمها في الخارطة ١٧١ «أنطاليا» بينما رسم في الخارطة ١٦٩ بشكل «أضاليا» بينما هي لدي ياقوت «أنطالية» (معجم البلدان ج ١ ص ٢٧٠). ثم هناك نهر يقع في آسيا الصغرى أيضاً، ورد اسمه في الخارطة رقم ١٧٢ باسم «قيزيل إيرماق» وفي الخارطة رقم ١٧٣ المنشورة مع سابقتها في صفحة واحدة ورد باسم «قيزيل إيرماك» وهنا أيضاً يحذر القارئ بين الرسمين، وهل ينتهي الاسم بحرف القاف أم بحرف الكاف؟! وما يزيد في البلبلة أن المؤلف

الفاضل ذكر في فهرس الأطلس (ص ٥١٩) كلمة «قزل» بدون ياء (ومعناها الأحمر باللغة التركية)، ومنشأ هذا الاختلاف هو عدم الرجوع إلى المصادر العثمانية المكتوبة بالحروف العربية التي توسعها أن تحسم التهجئة، ولا شك أن الصحيح هنا هو «قزِيل ابرماق».

هذا وإن التحريف شمل أسماء الأعلام أيضاً، إذ لاحظت في كتاب «المساجد» أنف الذكر أن المؤلف لم يلتزم بالرسم الصحيح في أسماء بعض حكام الهند الإسلامية، مثل «جهانكير» الذي كتبه (ص ٢٩٦) بشكل «جاهنجر» وكتب اسم «شاهجهان» (ص ٢٩٦ - ٢٩٧ و ٢٩٨) بشكل «شاه جاهان»، وكلا الاسمين يتضمنان كلمة فارسية هي «جهان» أي العالم، وأن رسمها باللغة الفارسية هو «جهان» ولا شيء غير ذلك، وهو الرسم الذي ينبغي الالتزام به، هذا وقد أشار مؤلف كتاب «المساجد» (ص ٣١٢) إلى ديوان الشاعر الفارسي سعدي وسماه «جلستان» (مثل مثني كلمة جلسة) في حين أن الرسم الصحيح هو «گلستان» وهو الرسم المثبت على غلاف الديوان المذكور، وهذا الاسم مركب من كلمتين فارسيتين، الأولى «گل» أي الورد والثانية «ستان» بمعنى «الموضع» ومعناها هنا «بستان الورد» أو «حقل الورد» مما لا يترك مجالاً للاجتهاد في كيفية رسمها لأن المعول في رسمها على ما ورد في المعاجم الفارسية.

في الحقيقة أن الدكتور مؤنس لايفرود بإيراد مثل هذا التحوير في الأسماء، إذ وجدت في كتاب «سقوط الدولة العباسية» للزميل الدكتور / سعد الغامدي عدداً من الأسماء المكتوبة بأشكال غير مألوفة في كتب التراث مثل «القبنشان وتشتغاي» (ص ١٥١، ١٥٢) وما إلى ذلك. وفي ظني أن الشكل الذي رسمت به هذه الأسماء بالحروف العربية هو نقل حرفي عن شكلها بالحروف اللاتينية، إذ لا يخفى أن الكتاب المذكور كتب أصلاً باللغة الإنكليزية، أما الرسم الصحيح لكلمة «القبنشاق» فهو «القنجاك». وقد ورد الاسم بهذه الصيغة في «الكامل» لابن

الأثير ما لا يقل عن عشر مرات (ج ٥ ص ١١٠ و ج ١٠ ص ٥٦٧ و ج ١٢ ص ٧٦ و ٢٤٢ و ٣٥٩ و ٣٨٥ - ٣٨٨ و ٤٠٥ - ٤١٠ و ٤٢٠ و ٤٥٠) وقد التزم بهذا الرسم أكثر الباحثين المعاصرين، ومنهم الدكتورة حياة الحجي الأسناذة في قسم التاريخ في جامعة الكويت عندما صنفت إحدى حوليات كلية الآداب (وهي الحولية الثانية لسنة ١٩٨١ - ١٤٠٠هـ)، إذ جعلتها بعنوان «العلاقات بين دولة المماليك ودولة مغول القفجاق» وهو الاسم الذي أطلقه عليهم المقرئ في كتابه السلوك (ج ١ ص ٧١٦). وهكذا ليس هناك مجال للاجتهاد في نحت صيغة جديدة لتسمية هؤلاء.

أما «تشتغناي» فصيغتها المألوفة هي «جفناي» وفقاً لما ورد في الترجمة العربية للموسوعة الإسلامية في المقال الذي كتب عن الأمير المغولي «جفناي خان» (ج ٧ ص ٣ - ١٠).

ومن هذا القبيل ما قرأته في كتاب «الاستشراق والمستشرقون» الذي ألفه الدكتور عدنان محمد وزان، ونشرته رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، فقد أشار في (ص ١٧٥) عند الحديث عن الرحالة الأوربيين الذين زاروا العالم الإسلامي، إلى رحالة سماء (إيفيلاسيلي - ١٠٩٤هـ / ١٦٨٢م) وكتب اسمه بالحروف اللاتينية (EVLIYA CELEBI) وذكر أنه أفضل من غيره من الرحالة، ظناً منه أن المذكور رحالة أوربي، وما درى أن هذا الشخص هو الرحالة العثماني المسلم المشهور واسمه «أوليا جلبي». ولكن الدكتور الوزان، نقل اسمه على ما يبدو عن مصدر أوربي فقل تهجته بالحروف اللاتينية ثم عربها، فجاءت بهذا الشكل المشوه، بل أدت إلى الظن بأنه رحالة أوربي، لأن صيغة الام صيغة بعيدة عن صيغ البناء الإسلامي!.

ولقد نشى الأستاذ عاتق بن غيث البلادي في مقال له نشرته مجلة «المنهل» في العدد ٤٧٣ لشهر المحرم ١٤١٠هـ (أب - أغسطس ١٩٨٩م) تشكي (ص ٥) من

التحريف الذي تعاني منه أسماء الموضع، فبعد أن نوه بما يعانيه حرف «القاف» من مناعب، إذ يتحول لدى كثير من الناس إلى حرف آخر بعيد عنه هو حرف «الجيم» فيقولون «الخفجي» التي هي في الأصل «الخفقي»، بل سرى ذلك إلى إطلاق كلمة «جهوة» على «القهوة» وكلمة «جليه» بمعنى البئر على «القليب» ولكن الغلطة الفاحشة التي لفتت نظر الكاتب الفاضل أنه وجد في كتاب جغرافي مدرسي لمادة مقررة على طلاب المدارس السعودية تسمية مدينة «السليل» باسم «سلايل» وقد عزا ذلك - وهو على حق - إلى أن مؤلف ذلك الكتاب قد نقل الاسم عن الأحرف اللاتينية!!

ليس هذا فقط، فهناك كثير من الأسماء التي تمت في الأساس إلى أصول عربية، ولكننا عندما نكتبها ننقل رسمها عن الحروف اللاتينية نقلاً حرفياً دون النظر إلى رسمها الأصلي بالحروف العربية. ومن هذا القبيل ما نرثر به الصحافة العربية من ذكر أخبار رئيسة وزراء الباكستان التي تكتب الصحف اسمها في الغالب «بنازير بوتو» في حين أن اسمها في الصحف الباكستانية المكتوبة بحروف عربية هو «بي نظير بهتو»، وهذا الاسم في الأساس عربي في كلمة «نظير» الذي أدخلت عليه كلمة «بي» الفارسية التي تعني «عديم» فصار اسم رئيسة الوزراء «عديمة النظير» ويبدو أن جريدة «الشرق الأوسط» قد أدركت ذلك وصارت تكتب اسمها بشكله الصحيح.

وقد لفت نظري أسماء أخرى وقع فيها مثل هذا التحريف مثل اسم «مصدق» زعيم إيران الذي أمم نعلها في عام ١٩٥١م، إذ أتذكر أن البعض كان يكتبه «مسدغ» إذ ينقلون تهجته عن اللغات الأوروبية التي تكتبه Mousedagh وفقاً لما يستقر في أذهان الأوروبيين عندما يسمعون الاسم كما يتلفظه الإيرانيون وليس كما يكتبونه في حين أننا لو رجعنا إلى رسمه الكتابي في اللغة الفارسية لوجدناه «مصدق» هذا وقد رأيت في العدد (١٤٠) من مجلة «الفيصل» لشهر صفر

١٤٠٩هـ (أيلول سبتمبر ١٩٨٨) ص ١٨٠ اسم شخص تركي كنيته المجلة هكذا: «أكمال الدين أخابو جلي»، وبعد التحري اتضح لي أن اسم هذا الشخص عند كتابته بالحروف العربية هو «أكمل الدين إحسان أو علي»، ومثله زعيم المعارضة في الباكستان الذي ذكرته مجلة «المجلة» في عددها ٤٦١ الصادر في ١٧/١٢/١٩٨٨ م (ص ٩) باسم «شوشات حسين» بينما هو «شجاعت حسين»، ونشرت مجلة «الدار» في العدد الثاني لسنة ١٤ الصادر في المحرم - ربيع الأول ١٤٠٩هـ (ص ٢٠٥) اسم شخص تركي يدعى «محمّد حنينو جلي» وقد نحريت عن حقيقة هذا الاسم هو حذبه «محمد حطيط أو علي»، ومثل هذا اسم وزير خارجية تركيا السابق الذي كان يكنى بصيغة «مهيت هاتيفو جلي»، وقد احترت في إرجاعه إلى أصله إلى أن اهديت إلى رسمة الصحيح وهو «وحيد حلف أو علي». في الحقيقة هناك الكثير والكثير جداً في الأسماء التي تحرفت لا لسبب سوى إهمال الكتاب ودور النشر في الرجوع إلى الرسوم الأصلية لكتابة الأسماء بدلاً من اعتمادهم على ما يجذوه مكتوباً بحروف أحسية حتى ولو كانت تلك الأسماء ذات أصول عربية أو أنها مما يكنى في الأساس بحروف عربية كالأسماء التركية، أو كأسماء المدن والمواضع التي تناولتها المعاجم الجغرافية العربية. إن الرجوع إلى المصادر الأصلية ورد كل شيء إلى أصله سيحسبنا الكثير من أمثال هذه الأخطاء.

في طلي أن بالإمكان القضاء على هذه المشكلة التي تكنف كتابة الأسماء إذا أخذنا في الحسبان مبادئ معينة يمكن تلخيصها بالآتي :

- ١ الالتزام بالرسم المألوف للأسماء كما وردت في كتب التراث إن كانت من الأسماء القديمة، مثل إطلاق اسم «الكرج» على إقليم «جورجيا» وهو الاسم الوارد في معجم البلدان ج٤ ص ٤٤٦).

٢ - الالتزام بالرسم المؤلف في الأسماء المكتوبة بالحروف العربية وإن كان أصحاب تلك الأسماء من غير العرب ماداموا يكتبون أسماءهم بحروف عربية، ومن الأمثلة على ذلك الأسماء التركية العثمانية والأسماء الفارسية والأردية وما أشبه، كما هو الحال بالنسبة لاسم رئيسة وزراء الباكستان التي أشرنا إليها آنفاً، ومثل المعركة المشهورة في التاريخ العثماني «قوصو». وهكذا فإن المعول عليه هنا هو الرسم المؤلف لدى أصحاب الشأن مادام مكتوباً في الأساس بالحروف العربية.

٣ - اتباع الرسم الشائع في الأسماء الحديثة، من ذلك مثلاً أن الشائع في اسم «إيطاليا وبريطانيا» أن يكتب بالطاء وليس بالتاء كما هو في الأصل اللاتيني ومثلهما «البلطيق» والشائع في رسم اسم العاصمة البريطانية هو «لندن» وليس «لوندون» وهو الرسم الوارد في الأصل الإنكليزي، وأن العاصمة الفرنسية يكتب اسمها «باريس» وليس «باري» كما يلفظه الفرنسيون.

٤ - أما إذا لم يكن هناك شيء في كتب التراث يمكن الالتزام به أو أن الاسم ليس له رسم بالحروف العربية في لغته الأصلية (كالتركية والفارسية) أو لا يوجد له رسم شائع يمكن اتباعه، فهنا يمكن السير على بعض التقاليد المستمدة مما درج عليه المؤلفون المسلمون في الماضي في تحويل الحروف الأجنبية إلى حروف عربية، من ذلك مثلاً أنهم في الغالب يستخدمون حرف (غ) مقابل حرف (G) اللاتيني كالذي نلاحظه في اسم «غرناطة» وهو تعريب لكلمة GRANADA، واسم «السنغال» في مقابل Senegal، ومثله «البنغال وغوا وسنغافورة». كما أنهم يستعملون أحياناً حرف (ك) كبديل للحرف المذكور، أو ما يسمى بالكاف الفارسية (گ) فيكتبون مثلاً اسم بلاد الإنكليز «انكلتره» أو «انكلري»، كما هو مشاهد في مصنفات المؤرخين المسلمين خلال الحروب الصليبية، ولم يكتبوها «انجلترا» وكانوا يستعملون حرف «ب» الموحدة بدلاً

من حرف «پ» المثلثة التي تقابل حرف (P) اللاتينية، ويبدلونها أحياناً بحرف «ف» كما هو حاصل في الهند فيقولون «مبارك فور» وأصلها «مبارك پور» ومثلها «سنغافوره» التي هي في الأصل «سنغاپور»، وهكذا...

وعلى أي حال، فإن التقدم التكنولوجي الذي أحرزته أجهزة الطباعة في عصرنا الحاضر، جعل من الميسور استخدام البديل للحروف الأجنبية بحروف عربية بصورة أكثر دقة، الأمر الذي هيأ الفرصة لكتابة الأسماء الأجنبية بدون اللجوء إلى التحوير والتعريف، من ذلك مثلاً أننا نستطيع أن نكتب اسم السياسي البريطاني المشهور Churchill بشكل دقيق هو «چرچل» باستعمال الجيم الفارسية المثلثة، بدلاً من «تشرشل أو شرشل»، ومثله اسم الزعيم الروسي المعاصر Gor-bachev فنكتبه، بالحروف العربية «كورباچيف» بدلاً من «جورباتشوف» وهو الرسم الشائع في صحفنا، أو «غورباشوف» أحياناً وواضح أن حرف الفاء المثلثة (ف) يقابل حرف (V) اللاتيني.

وأذكر بهذه المناسبة أن مجلة «المجلة» في أوائل صدورها، أثارت هذا الموضوع، ودعت قراءها ليشاركوا في حل مشكلة كتابة الأسماء الأجنبية، وقد أدليت في حينه بدلوي في ذلك الموضوع، إلا أنني لم أطلع على الحل الذي توصلت إليه المجلة بهذا الشأن. وحيذاً لو أن الجامع العلمية العربية عقدت ندوة لمعالجة المشكلة بدلاً من ترك الأمر للاجتهاد الشخصي، أو للعرف المحلي في كل بلد عربي على حدة. فالملاحظ أن البلاد العربية تختلف في اختيار الحرف العربي المقابل لبعض الحروف اللاتينية، من ذلك مثلاً بحرف (G) الذي أشرنا إليه آنفاً، فهو في مصر - ولاسيما في القاهرة - يقابل حرف (ج)، وفي أقطار الجزيرة العربية ولاسيما في الحجاز ونجد، فإنه يقابل حرف (ق)، وفي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن يقابل حرف (ك)، وفي الشمال الأفريقي ولاسيما في

نونس، فإنه يقابل حرفاً مستحدثاً هو قاف مثلثه (ف) وهذا واضح في كلمة «قمرق» أي «جمرك أو كمرك».

وهناك صعوبة ماثلة عند نقل الحروف العربية إلى اللاتينية، ليس على النطاق الفردي فحسب، بل في المؤسسات الرسمية والأهلية أيضاً، وهذا موضوع يستحق الاهتمام، وربما عدت إليه في المستقبل، إذا يسر الله. ولكنني أكتفى الآن بمثال واحد يتعلق بحرف القاف الذي لاحظت اختلافاً غريباً في رسمه وقع في اسم شخص واحد هو مخرج أحد برامج القناة الثانية في التلفزيون السعودي هو «مطلق البقي» إذ كتب هذا الاسم، بالحروف اللاتينية Mutlaq Albegmi. وهكذا فإن حرف القاف في الاسم الأول صار (Q)، بينما هذا الحرف نفسه صار في الاسم الثاني (G)!! ويبدو أن من كتب الاسم بتلك الصورة لم ينتبه إلى وجود قواعد تنظم تحويل الحروف تسمى Transliteration تواضع عليها علماء الدراسات الإسلامية بالنسبة للحروف العربية، والتزموا بها كما هو مشاهد في «الموسوعة الإسلامية» المنشورة في هولندا ومن تلك القواعد أن حرف القاف يقابله في اللاتينية حرف (Q) بصرف النظر عن الصوت الذي ينطق به. ولكن من كتب اسم «مطلق البقي» ضاع بين هذين الحرفين، حيث إن حرف القاف يُنطق في المملكة العربية السعودية بما يشبه حرف (G) وأخشى ما أخشاه أن كاتباً في بلد عربي آخر، حيث يُنطق القاف بصوت الهمزة أو بصوت الجيم (كما هو الحال في جاسم بدلاً من قاسم) أن يختار ذلك الكاتب حرف (A) أو حرف (J) في مقابل حرف القاف، وهنا تقع الطامة الكبرى ويشع الخرق ويستفلق الأمر على الدارسين، ولذلك فإن الحاجة ماسة جداً لوضع قواعد موحدة يتفق عليها ممثلو الجامعات العلمية العربية لتفادي البلبلة والفوضى في كتابة الأسماء، خصوصاً وأن أسماء الناس لا تقتصر كتابتها على وسائل الإعلام وإن التحريف فيها لا يحدث أضراراً كالشهادات الدراسية وشهادات الميلاد وحسابات المصارف والأوراق

التجارية من أسهم وسندات وبوالص الشحن والتأمين وما إلى ذلك، ولذا فإن عدم الدقة في كتابتها قد تؤدي إلى كثير من الأضرار المادية، أو تخلق بعض المتاعب لأصحابها لاسيما عند وجودهم في البلاد الأجنبية.

هذه ملاحظات عنت لي، وقد رأيت من المفيد عرضها على القارئ العربي، لعل هناك من لديه حلول للمشاكل التي أشرت إليها، والله من وراء القصد.

